

خطة إستراتيجية لخط حديدي بطول 60 كم حول دمشق

سقباني أننا نقوم حالياً بإعداد المخطط التوجيهي لإنشاء هذه الخطوط بحيث تتم من خلاله دراسة دقيقة لتحديد الجبوى الاقتصادية والدور الذي ستلعبه هذه الخطوط وتأثيراتها المستقبلية، والتطورات الاقتصادية والمتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والعمرائة للمنطقة المحيطة بمدينة دمشق التي يتدفق منها كل يوم مئات آلاف الطلاب والموظفين والأهالي الى وسط المدينة.

تعتزم المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي في إطار سعيها لحل مشكلة النقل ضمن دمشق وحولها، إنشاء شبكة لنقل أبناء الضواحي بدائرة حول دمشق نصف قطرها 60 كم. وسيكون قوامها شبكة الخطوط الحديدية للمؤسسة بعد تطويرها وتأهيلها وإضافة محاور جديدة حسب الحاجة، أو حسب الضرورة التي تحددها كثافة الحركة والنقل. وقال مدير المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي م. محمود

لعرض مناياكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشؤون - طريق المطار - شارع الصحافة ص ب 23915 - الصفاة الرمز البريدي: 13100 الكوييت أو على بريدنا الإلكتروني: syrianaffairs@alanba.com.kw

توقعات ببلوغ الاستثمارات الخاصة ألف مليار ليرة نهاية العام 2010

الحكومة تُعدّ قانون التشاركية للانتقال إلى العمل بنظام الـ «بي أوتى»

جهاذ نركي

تعتزم الحكومة إعداد قانون يحدد الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي للاستثمار الخاص، ولاسيما في قطاعات كانت خلال الفترات الماضية حكراً على الدولة مثل قطاعات البنية التحتية والمؤسسات العامة، ويعدى قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وسيضع القانون إطاراً لعقود أمثال «بي أو تي» ويوضح مفهوم البناء والتشغيل والنقل وعقود الإدارة والخدمة وغيرها. وقال عبدالله الدردي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال ندوة نظمتها هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع وزارة النقل وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي الأسبوع الماضي، إن الخطة الخمسية العاشرة أظهرت أننا بحاجة إلى استثمار تبلغ قيمته 1800 مليار ليرة سورية خلال سنوات الخطة علماً أن إجمالي ما نستطيع الدولة إنفاقه خلال هذه السنوات يقدر بـ 900 مليار ليرة سورية وبالتالي على القطاع الخاص أن يؤمن القسم المتبقي لتحقيق الاستثمار العام والخاص اللازم للوصول إلى معدلات النمو المتوقعة والتي كانت تتراوح بين 5 و7% خلال السنوات الخمس الماضية.

من هذا المنطلق أعدت الدولة ما يسمى ورقة سياسات أقرها مجلس الوزراء تحمل العناصر الأساسية لسياسة الدولة فيما يتعلق بموضوع الشراكة ويتم الإعداد لمؤتمر وطني كبير يعقد تحت رعاية الرئيس في 30 من الشهر الجاري تشارك فيه كبريات الشركات العالمية ومكاتب المحاماة والمؤسسات المالية والقانونية المتخصصة في قضايا الشراكة تعرض خلاله العديد من التجارب الهامة في هذا المجال مثل مشروع مترو نيودلهي الذي يعد أحد أهم المشاريع في العالم نفذ من خلال نظام الـ «بي أو تي» تبلغ مساحته 750 كيلومتراً إضافة إلى عقود محطات الطاقة الكهربائية وإنشاء

المطارات والمرافق وإدارتها وغيرها.

وأوضح الدردي أنه من المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار الخاص نهاية عام 2010 إلى أكثر من ألف مليار ليرة سورية وإجمالي الاستثمار العام بـ 1055 مليار ليرة سورية وهذا يعني أنه تم تنفيذ ما تمت الإشارة إليه سابقاً في الخطة الخمسية العاشرة من أحجام للاستثمار لكنه أكد أن القضية ليست قضية أموال بل كفاءة وحسن إدارة، لهذا فإن الاستمرار في الإنفاق بنفس الوتيرة التي كنا نمتلكها خلال السنوات الماضية لا يمكننا من تحقيق العوائد المتوقعة منه لهذا لا بد من تحسين أسلوب الإدارة من خلال جذب القطاع الخاص بخبراته الإدارية وحوافزه وأسلوب عمله وموارده الاستثمارية لإدارة بعض المؤسسات العامة.

وتشمل المرحلة التحضيرية المتضمنة إعداد المستندات الخاصة بالجوانب الفنية بالمشروع وتبيان جميع متطلباته والإنفاقيات التي تنظم العلاقة بين الجهة صاحبة المشروع وشركة المشروع وتسمى المرحلة الثانية بالتنمية إذ يتم خلالها تقديم الضمانات النهائية وتكون المجموعة التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع أسست شركة المشروع ويتم التوقيع معها وتقوم بتقديم كل المستندات التعاقدية التي يتم بموجبها تمويل المشروع علماً أن الشركة نفسها تتعاقد مع المقاول لبناء المشروع وتبرم عقود التوريد وتتقدم مؤسسات التمويل بوثائقها النهائية والمرحلة الثالثة تكون لتشديد المشروع والرابعة لإدارته وصيانته الكاملة من قبل المجموعة الخامسة لتحويل المشروع وتسليمه للدولة بعد انتهاء عملية الامتياز.

ويعرف نظام الـ «بي أو تي» بأنه نظام البناء والإدارة والتحويل من قبل اتحاد أو مجموعة يلتزمون بتمويل أحد مشاريع البنية الأساسية ويقدمون الضمانات المطلوبة لذلك، ثم يتعاقدون مع الدولة صاحبة المشروع.

754 مليار ليرة موازنة العام 2010 بزيادة 19% للإنفاق الاستثماري

دمشق - يو.بي.أي: أقرت الحكومة السورية الثلاثاء الماضي مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010 بقيمة 754 مليار ليرة منها 427 ملياراً للإنفاق الجاري و327 ملياراً للإنفاق الاستثماري بنسبة زيادة عامة 10% على موازنة 2009 ونسبة 19% في الاعتمادات الاستثمارية فيها وبلغت نسبة الاعتمادات الاستثمارية إلى إجمالي الموازنة 4.43%. ويأتي إقرار الحكومة مشروع الموازنة العامة للعام القادم في إطار التزامها بتقديم مشروع الموازنة لمجلس الشعب السوري ضمن المدة المحددة دستورياً وذلك بهدف مناقشتها وإقرارها بصيغتها النهائية قبل

نهاية العام الحالي بما يمكن الجهات العامة من متابعة تنفيذ المشاريع التنموية المباشر بها والتهيئة والإعلان عن المشاريع الجديدة المقررة في خطة عام 2010. كما أقرت الحكومة مشروع قانون التخطيط الإقليمي المتضمن تشكيل المجلس الأعلى للتخطيط الإقليمي وإحداث هيئة تتولى شؤونه في المحافظات. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة والحفاظ عليها وتحقيق شروط حيائية متوازنة وصحية والتنسيق الشامل للمصالح وأهداف القطاعات المختلفة ضمن أسس الترتيب المكاني.

كونوا معنا

مرة أخرى..

المقاطعة سلاح

تسمع دائماً عن اجتماعات المكاتب الإقليمية للمقاطعة إسرائيل، لكننا حقيقة لا نرى فعلاً على أرض الواقع، إلا في فترات متقطعة كانت عادة تتزامن مع تصاعد الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكانها رد فعل عاطفي على حدث سياسي وعسكري. وإذا كانت المؤسسات العربية الرسمية عادة ما تتخذ القرارات ولا تنفذها، أو لا تنفذها كاملة فإن ما يفاجئنا أن يتحدث البعض من «المثقفين» عن عدم جدوى المقاطعة كسلاح بيد كل مواطن عربي، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن خسائر إسرائيل بلغت بسبب المقاطعة الاقتصادية العربية بدرجاتها المختلفة، نحو 92 مليار دولار منذ بدايتها وحتى الآن، في ظل ما أدت إليه من فرض العزلة على الاقتصاد الإسرائيلي.

والحقيقة أن سلاح المقاطعة ليس بدعة، وإنما هو سلاح ناجح جربته الهند غاندي ونجحت في هز اقتصاد إنجلترا، وجربته مصر مع الإنجليز بدعوة سعد زغلول، وجربته كوبا مع أميركا فلا يعرف شعبها ما يسمى بالمنتج الأميركي أبداً، وجربته اليابان مع أميركا بتلقائية ووعي الشعب الياباني جعل العم سام يقوم بجولات مكوكية أكثر من مرة ويستجدي فتح السوق الياباني وتشجيع شراء المنتج الأميركي.

فلماذا يتردد الكثير منا في استخدام سلاح المقاطعة وهو سلاح كل منا قادر على استخدامه كتعبير عن الإنكار القلبي أو العملي السهل الذي لا يخسر فيه المرء أكثر من أن يختار بضاعة عربية أو إسلامية أو يابانية أو من أي مكان كان على ألا تكون تابعة لمؤسسات تدعم إسرائيل.

وبالعودة إلى اجتماع المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل الذي عقد بدمشق الأسبوع الماضي فإننا مرة أخرى نأمل أن تجد القرارات التي تصدر عنه صدى لدى الأنظمة العربية ولكن الأهم من هذا كله أن يبقى سلاح المقاطعة حاضراً في وجدان وذهن الإنسان العربي فهو السلاح الأمضي في وقت يعد فيه الاقتصاد العصب الأساسي للسياسة والوقود الحقيقي للحرب.

صدي العبود

محافظة دمشق تمنع دخول السيارات إلى المدينة القديمة اعتباراً من أبريل



باب توما أحد معالم دمشق القديمة

سواء كانت المحافظة أم جهات خاصة».

وتابع عبود «إضافة إلى تسيير حافلات النقل الداخلي على طول محيط المدينة وبذلك يدخل المواطن إلى أي منطقة من المدينة القديمة بسهولة»، مبيناً أن «الدراسة السابقة للقرار بينت أن أطول مسافة في دمشق القديمة تقطع سيراً على الأقدام بـ 20

دقيقة فقط وهي سوق مدحت باشا». وأشار إلى أن نحو 27 ألف سيارة تدخل مدينة دمشق القديمة بشكل يومي، وذلك من أصل 400 ألف سيارة مسجلة في مدينة دمشق إضافة إلى 7 آلاف ميكروباص وعداد وسائل النقل التي تدخل وتخرج إلى المدينة ما يساهم في خلق ازدحام شديد.

يذكر أن دمشق القديمة تضم عدة أحياء هي حي القنوات، والعمارة، والأمين، وباب توما، وباب شرقي، وساروجة، والقيمرية، إضافة إلى العديد من الأسواق التاريخية كسوق الحميدية، والبزورية، والحريقة، والطرايين، ومدحت باشا، والنحاسين، والحريين، والقباقيب، والصاغة، والجمرك، والصقالين، ومردم بك، والسكرية، وباب الجابية، والعتيق، والذراع، وسوق ساروجة.

قال مدير هندسة المرور والطرق في محافظة دمشق عبدالله عبود إن «المحافظة ستمنع دخول سيارات غير القاطنين في المدينة القديمة من الدخول إليها اعتباراً من أبريل 2010».

وأوضح عبود أن «المدينة القديمة ستخضع لمسح يقسمها إلى مناطق تمنح كل منطقة لوناً محدداً، حيث تزود سيارات القاطنين بهذه المناطق ببطاقة تحمل ألوان مناطقهم»، مضيفاً أن «هذه السيارات لا يسمح لها بالدخول إلا إلى المنطقة التي تحمل بطاقتها».

وبين عبود أنه «سيكون في المدينة القديمة 7 مرائب سطحية لسيارات الراغبين في الدخول إلى المدينة القديمة»، مشيراً إلى أن «هذه المرائب ستشرف عليها المحافظة إلى أن نحول إلى طباقية كخطوة مستقبلية حيث ستعاد دراسة جدواها الاقتصادية وبحث إمكانية طرحها للاستثمار من قبل القطاع الخاص».

وعن تحديد المدينة القديمة، قال عبود إن «المحافظة ستستورد سيارات صديقة للبيئة لتخدم القاطنين والمحال التجارية في المدينة القديمة وهي الآن قيد الدراسة من حيث جهة الاستثمار

بورصة دمشق خطوات بطيئة.. لكنها ثابتة

المخدرات لتخدم جميع القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تكامل في المجال الاقتصادي، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج لتكون الشركات متعددة في جميع المجالات الاقتصادية وهذا ما يصبو إليه السوق.

وهنا يعتقد ببير المعتمد المالي في شركة «الأولى» للوساطة، أن هذه البداية في السوق متوقعة، وهي متناسبة مع أي سوق آخر، فالسوق المستثمرين لتتم زيادة التداول، متوقفاً استمرار تواضع أحجام التداول في السنتين الأوليين. ويضيف ببير: مع توسيع ثقافة الاستثمار وزيادة عدد المستثمرين، سنجد أن هناك زيادة في أحجام التداول وهو ما يجب أن يخفف القيود التي يضعها السوق على التداول، فيما أهم العقبات التي تقف في وجه التداول وما زال يعاني منها الوسطاء، هي زيادة عدد أيام التداول ليصبح خمسة أيام في الأسبوع ورفع الحدود للسعر من 2% إلى 5% لبيع وشراء الأسهم، وأخيراً السماح لشاري أو بائع السهم بأن يبيع أو يشتري بذات اليوم، فالمنع أصبح من أهم المعوقات.

ويرى عضو مجلس الإدارة في سوق دمشق مازن مرتضى أن قوانين السوق بالمجمل يجب أن تطرأ تغييرات عليها، وهذه القوانين والقرارات داعمة ومساعدة لعمل السوق ومن الضروري تطوير القوانين، فهناك مرونة لإصلاح وتطوير القوانين من أجل السوق والاقتصاد السوري، لكن يجب الحذر من التسرع، وإنما من المفترض أن تكون الخطوات مدروسة.

وهذا ما تضمنته تقرير السوق للأعوام الثلاثة الماضية لتشكيل السوق، حيث تضمن التقرير دراسة زيادة أيام التداول بشكل تدريجي، إذ تخطت السوق لتصل إلى خمسة أيام في الأسبوع، وزيادة عدد الشركات المدرجة، حيث يتوقع أن يصل عددها إلى عشرين شركة مدرجة في منتصف العام 2010، ومن المتوقع نشر مؤشر خاص بالسوق وفقاً للمعايير الدولية ليكون للمستثمرين والشركات على حد سواء وبما يساهم بشكل قاطع في مساعدة كافة أطراف السوق على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة.

ويؤكد عضو مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وخبير البورصات العالمية د.أسامة الأنصاري أن بورصة دمشق تسير في خطوات ثابتة نحو الأمام، ومن الخطأ أن ننظر إليها ونقارنها بالبورصات العالمية والعربية التي تجاوزت أعمار الحديث عنها عشر سنوات وأكثر.

ويذكر أن مدينة حمص ما زالت تحتفظ بعدد من البيوت التاريخية الأثرية التي تدل على حضارتها ومنها دار مفيد الأمين التي أُنشئت في العهد المملوكي وتؤكد الوقفيات والتحريرات بانها دار الثانية التي كانت تتبع للحكم داخل سور المدينة وبقيت مستعملة حتى دخول العثمانيين إلى الديار الشامية عام 922 هجرية، ونشير الوثائق التاريخية إلى أن باني هذه الدار هو الملك أحمد شهاب الدين كجك وكانت تدعى بالسرايا الكوجكية لإدارة الحكم القضائي في المملكة البحرية المملوكية. كما نسبت هذه الدار أيضاً إلى القديس مار إليان العجائبي لإقامة أهله وأقاربه خلال فترة زمنية بعيدة ثم عرفت باسم بيت الحلاك وأخيراً بدار مفيد الأمين الذي جانب ذلك هناك دار الزهراوي المسمى بقصر الزهراوي الواقع في وسط مدينة حمص القديمة وبحمل طابعا فريداً من نوعه في سورية من حيث خصوصية البناء

في العهد المملوكي الذي ترك أثراً ضخماً يمتاز بزخرفة فنية عالية المهارة والذي اعتبره الإخصائون الأجانب الذين زاروه أنه مدرسة تمثل روعة وجمالية عمل المهندس المملوكي فيما يتم تأهيلها حالياً لتكون متحفاً للتقاليد الشعبية في حمص إضافة إلى بيت الأغا الذي يتربع في أحضان حمص القديمة وداخل أسوارها العتيقة.

د محمد الجليلاني أن مهمة السوق الأولى هي حشد

العمارة الأبلقية.. مسحة جمال حمصية تصارع للبقاء



أحد بيوت حمص القديمة ذات التراث المعماري المميز وقد تحول إلى مطعم سياحي

أهداف واستراتيجيات أدت إلى وضع تصور عملي لإحياء جزءٍ منها وبعثه من جديد.

وبين د.جبور أنه يتم التأكيد في كل المؤتمرات والندوات والمحافل واللقاءات على ضرورة حماية المدينة القديمة ووضع استراتيجيات تخطيطية عمرانية لها، وهذا ما تبناه معهد تخطيط المدن في جامعة شتوتغارت الألمانية واعتبره الألمان أنموذجاً عملياً لإحياء المدن القديمة تم من خلاله إجراء تحليل معمق لأسباب تردى الوضع لبعض أجزاء المدينة والوقوف على المخطط التنظيمي العام موضعاً عنه تم التوصل لوضع

لا يملك السائري في شوارع

وحارات وجواكير حمص القديمة، إلا أن يبهره فن العمارة الأبلقية التي تعود إلى سنة 1500 ميلادية، وأكثر ما يميز هذا الفن تداخل وتناغم الحجارة السوداء مع الحجارة البيضاء لتشبه لوحة الشطرنج ما يضيف عليها روعة وجمالاً وحميمية ويشكل لوحة فنية تجذب السياح والمستثمرين من جميع أنحاء العالم. وتستمرخ لأنقاذ ما بقي منها اجتراح الكتل الاستمتمية ومعاول العمارة الحديثة التي شوهت قلب المدينة القديمة وقضت على ملامحها.

وأوضح رئيس قسم نظريات وتاريخ العمارة في جامعة البعث د.زهير جبور أن المخططات العامة للمدن العربية لم تكن عشوائية إنما كانت على أعلى مستويات التنظيم العمراني والتوزيع الوظيفي لعناصرها وجماليتها، حيث اعتمدت على قاعدة التضاد العضوي والبيئي بين الخارج وبشمسه والداخل وظلاله وبرودته وحدائقه ومياهه كما اهتمت بدراسة الفراغات المعمارية بدقة وعناية وأضافت الزخارف والتزيينات وتلاءمت مع عوامل البيئة والمناخ وطبيعة المواد الأولية والوظيفة التي أنشئت من أجلها ومع فلسفة الإنسان العربي وحياته الاجتماعية والثقافية.

وأضاف د.جبور، في حديث لـ «سانا»، أن البيوت تقسم إلى تكوينات رئيسية الأيوان الملاق، الأروقة، المداخل المتكسرة، القاعات، السلسبيل، البجرة لذا فوجود الفناء الداخلي كان له مكانة هامة في بناء البيت فقد كان مغلقاً على الخارج متوجهاً إلى الداخل بهدف الحفاظ على خصوصية الأسرة وحرمتها

مع تأمين الإنارة والتهوية، أما الأيوان العلوي الموجود في الطابق العلوي من البيت يستخدم كغرفة للمعيشة الشتوية فيتجه إلى الجنوب لتأمين وصول الشمس إليه وتدفئته، والأيوان السفلي يتجه نحو الشمال ويستخدم لغرفة معيشة صيفية لا تدخلها الشمس طوال النهار وتواجهها البجرة الموجودة في الفناء مع وجود أكثر من أيوان يستخدم بحسب موقعه من حركة الشمس واتجاه الريح. وأشار إلى قيام كلية الهندسة